

الضاحية للجيش: الأمر لك

محمد حمية

بعد نجاحها النسبي في البقاع والشمال، شقت الخطة الأمنية طريقها، بنجاح، إلى الضاحية الجنوبية لبيروت، وتمثل ذلك في عدم حصول أي إشكال أو احتكاك مع القوى الأمنية التي داهمت منازل مطلوبين في مناطق حيّ السلم وحارة حريك والليبيكي وأوقفت عددا منهم، في حين لم يكن المشهد مشابها في مناطق أخرى، كطرابلس على سبيل المثال، حيث تعرّضت القوى الأمنية إلى مقاومة، بل اعتداءات، من بعض القوى المتطرفة. أعلن وزير الداخلية نهاد المشنوق في مؤتمر صحافي من الضاحية أن «لا سقف سياسياً فوق أي مرتكب وسنطال الرؤوس الكبيرة»، ودحض انتشار القوى الأمنية الشرعية في الضاحية أذاعت قوى 14 آثار المتكررة بأن حزب الله وحركة أمل يرفضان تواجد المؤسسات الرسمية، ويريدان تغطية المخلين بالامن والمطالبين للعدالة، وإنشاء دولة ضمن الدولة في هذه المنطقة، وقد تبين أنّ حزب الله وحركة أمل كانا أول المرشحين، لا بل الداعمين للخطة. فهل منع حزب الله أو أي قوة أخرى القوى الأمنية من دخول شوارع وأزقة الضاحية؟ وهل وجدت القوى الأمنية مخازن للسلاح أو مراكز تدريب لحزب الله خلال عمليات الدهم؟ إن ما يلفت الانتباه هو الترحيب والتأييد الشعبي الواسع لهذه الخطة من المواطنين وتجاوبهم مع إجراءات القوى الأمنية، في حين بذلت القوى السياسية في طرابلس جهودا كبيرة من أجل إقناع من بقي من قادة المحاور والمسلحين الذين اعترضوا على دخول الجيش وقوى الأمن الداخلي إلى منطقة باب التبانة بعدم مواجهتها، وقد أعلن زياد علوكي أحد قادة المحاور، في حديث تلفزيوني آنذاك أنه لا يزال في منطقة باب التبانة في طرابلس ولن يسلم نفسه للجيش.

لا شك في أنّ نجاح الخطة الأمنية في الضاحية، في إطار الخطة الأمنية في كل لبنان، كان أحد ثمرات الحوار بين حزب الله وتيار المستقبل، إلا أنّ السؤال الذي يطرح هنا هو: ما السبب الذي كان يحول دون تنفيذ هذه الخطة سابقاً؟ هذا الانتشار الأمني الرسمي اليوم، لم يكن الأول من نوعه، فقد شهدت الضاحية خطة أمنية في 24 أيلول 2013، أعدّها وزير الداخلية السابق مروان شربل، بالتنسيق مع حزب الله وحركة أمل، عقب التغيرات التي شهدتها بعض مناطق الضاحية، وأعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري حينها ترحيبه وأمل وحزب الله بالخطة، معلناً أنّ «جميع الأحياء والأزقة ستكون مشرّعة أمام القوى الأمنية»، كما أعرب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ترحيب الحزب بهذا الانتشار، داعياً الدولة إلى تحمّل مسؤولياتها في الضاحية وكل المناطق، إلا أنّ الخلاف السياسي بين تيار المستقبل وحزب الله عرقل استكمال واستمرار تنفيذ هذه الخطة ما يعني أنّ عدم دخول الدولة إلى الضاحية لم يكن سبب رفض حزب الله، بل غياب القرار السياسي للدولة، إضافة إلى الخلافات السياسية على ملفات أخرى، وهذا الأمر أيضاً يطرح علامات استفهام عديدة حول اهتمام قوى 14 آذار لحزب الله بذلك، فهل كان تأخير القرار السياسي مقصوداً لكي يبقى غياب الدولة عن الضاحية ذريعة تتخذها قوى 14 آذار لاتهام حزب الله وابتزازه وتصويره على أنه دويلة خارج الدولة وتشويه صورة الضاحية التي صمدت 33 يوماً في حرب تموز عام 2006 والتي وقتت اليوم لنقول للجيش: الأمر لك؟

باسيل التقى سفراء الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وألمانيا

التقى وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل سفير الاتحاد الأوروبي أنجلينا إيخهورست، وسفير بريطانيا طوم فلنشر، وسفير ألمانيا كريستيان كلايس، والقائم بأعمال السفارة الفرنسية جيروم كوشار. وجرى البحث في موضوع البرنامج النووي الإيراني، وعلق الناخبين السوريين والموقف الاعتراضي لوزارة الخارجية اللبنانية على عدم تقيد المنظمات الدولية بسياسة الحكومة. وطلب الوزير باسيل ممارسة الضغط اللازم لمساعدة لبنان على تخفيض عدد الناخبين.

روزانا رمال

يرى مصدر حكومي أنه إذا خرج العماد عون من هذه المعركة، معركة رفض التمديد للقادة الأمنيين، عاريا من خلفائه، خلفاء كتكتل التغيير والإصلاح «المره والطاقاشناق»، والأهم حليفه الأبرز القادر على تغيير مسارات الأمور في مجلس الوزراء حزب الله، فإن السيناريو الطبيعي سيكون تخفيض التيار الوطني الحرسقه من «الاستقالة» إلى «الإعتكاف»، وأن يمزّج التمديد للمناصب الأمنية، فيحفظ العماد عون ماء الوجه بتقديم نفسه كزعيم يدافع عن حقوق المسيحيين ويسجل له تسريع الملف الرئاسي حيث يصبح صعبا على الحكومة أن تكمل طويلاً، بتغطية مسحية ضعيفة. ويقول مصدر في 8 آذار لـ«البناء» إنّ الذي قد يجعل وزراء فرنجية يخذلون العماد عون ليس رغبةهم أو لأسباب خاصة بهم، بل لسبب وحيد وهو أنّ حزب الله قرّر عدم مجاراة العماد عون في هذا الخيار. فما هو موقف حزب الله إذا؟ بالرغم من تشديد حزب الله على أنّ الموقف لم يتخذ حتى اللبنانية ومسائل من هذا العيار، وفي المقابل، أنّ حزب الله يعمل بصورة دؤوبة، لصياغة تسوية تكون مريحة للعماد عون ومريحة للحليف الرئيسي لحزب الله مقابل العماد عون وهو رئيس مجلس النواب نبيه بري، وتتجسّد في إزالة الفتور بينهما واسترداد مناخات التصرف كحلفاء في القضيّتين اللتين تهّم كل واحدة منهما أحدهما. إنّ قضية التشريع هي همّ الرئيس بري الأول، في حين أنّ التعيينات هي هم العماد عون الأول. وفي الجلسات المغلقة،

هل يفعلها عون وينسحب من طائف لبنان؟ 3 بين عون وبري: حزب الله وتسوية توسيع مفهوم تشريع الضرورة وتعيين الوكالة

وحتى في بعض الجلسات المفتوحة، لا يخفي الرئيس بري تحميل العماد عون ونوابه مسؤولية تعطيل جلسات التشريع، ومثله لا يخفي عون تحميل بري مسؤولية التعديّد للأمنيين في حال حصوله. وبالنسبة إلى حزب الله، فإنّ التسوية التي تريخ العماد عون في التعيينات الأمنية يجب أن تريخ الرئيس بري في جلسات التشريع، انطلاقاً من استحالة وضع المعادلة بطريقة ضمان تعيين شامل وركز قائداً للجيش وضمان تمرير التشريعات التي يريدها بري في تحقّقين متقابلتين لأنّ شراكة فريق الرابع عشر من آذار لا غنى عنها في هذه الحال، ولا ضمانتها للحصول عليها. إذا، ما هي المعادلة التي يعمل عليها حزب الله؟ المعادلة هي ضمان عدم سير الرئيس بري في التمديد للقادة الأمنيين، مقابل عدم سير العماد عون في مقاطعة جلسات التشريع. فكيف يمكن تحقيق ذلك؟ يمكن تحقيق ذلك، بأن يوسع العماد عون مفهوم تشريع الضرورة فيتضمّن عناوين يراها الرئيس بري مهمة في عمل المجلس النيابي ضمن تشريع الضرورة، فمثلاً سلسلة الترتيب والرواتب وتسديد الديون المستحقة على الدولة اللبنانية ومسائل من هذا العيار، وفي المقابل، أنّ يتوسّع بري في مفهوم عدم الوقوع في الفراغ في المناصب الأمنية، فبدلاً من أن يكون بديل عدم الاتفاق على التعيينات البديلة أو الجديدة هو التمديد منعا للفراغ، لم لا يكون تطبيق القوانين التي لحظت مثل هذه الحالات وأقرت تكليف الضباط الأقدم بين زملائه بتولي المنصب الأعلى الشاغر، بينما يتمّ تعيين الأصلي؟ في هذا الحالة، سيدخل إلى مجلس الوزراء ممثلو كتكتل التغيير والإصلاح وكتلة الوفاء للمقاومة وكتلة التنمية

والتحرير بموقف واحد: تعيين بالأصالة أو تعيين بالوكالة ولا تعديّد. وهذا المخرج لا يصيب في شيء أداء المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية الأخرى، كما يجري التحويل، وقد سبق ومرت في حالات مشابهة من دون أن يتأثر أداءها، والرّد على من يقول إنّ هذا يؤثر على أداء المؤسسات هو دعوته إلى تعيين مسؤول أصيل بدل الوكيل، وهذا خيار لا يرفضه العماد عون، وهذا ما عبر عنه النائب عن كتكتله ناجي غاريوس لـ«البناء» حين قال: لا مشكلة لدينا باعتماد «القانون» وإذا تعذّر التعيين يجب أن تسلم قيادة الجيش بالوكالة، وفي القانون أصلاً لا يوجد شيء اسمه تعديّد، لذلك في حال لم يتمّ الاتفاق على تعيين قائد للجيش يجب تطبيق القانون، وللأسف في لبنان اعتادوا على الحديث عن «مخارج تسوية» و«شراء وبيع»، إلا القانون لا يتحدثون عنه ونحن ندعو إليه. ويوضح مفتش عام وزارة الدفاع السابق الجنرال ميشال نحاس: من جهة، لـ«البناء» إنه، بحسب قانون الدفاع، فإنّ الضباط الأقدم رتبة هو الذي يتولى قيادة الجيش في حال عدم الاتفاق على تعيين قائد للجيش. وعن إمكانية تكرار تجربة اللواء شوقي المصري، قال نحاس: «عندما كان اللواء المصري قائداً للجيش بالوكالة، كانت هناك إشارات واضحة إلى أنه تابع لطرف ما، للأسف كل شيء أصبح هكذا، التمديد والتعيين، ولا نعرف قد لا يناسب بعض السياسيين أن يتولى العميد عماد القعقور وهو الأقدم اليوم رتبة، ثم إنه عندما تولى اللواء المصري القيادة كان رئيس أركان، أما اليوم فإنّ رئيس الأركان ممّد له ومدير مختبرات الجيش ممّد له وقائد الجيش ممّد له وبالتالي هناك مازق.

وفد رجال الأعمال اللبنانيين في السعودية زار بري وباسيل وقائد الجيش



بري متوسّطاً أعضاء الوفد

تابع وفد رجال الأعمال اللبنانيين في السعودية جولته على المرجعيّات السياسية والروحية والعسكرية، لعرض نشاطهم ودورهم في المملكة وقضايا اقتصادية وما يتعلق بالنشاط الاستثماري. وزار الوفد أمس مقرّ الرئاسة الثانية في عين النخبة، حيث التقى رئيس مجلس النواب نبيه بري وعرض معه الأوضاع، وخصوصاً ما يتعلق بالجمالية اللبنانية في السعودية. وفي قصر بستان، التقى الوفد وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل الذي أكد «حرص لبنان الرسمي على العلاقات الطيبة مع كل الدول العربية، وخصوصاً المملكة العربية السعودية»، لافتاً إلى «أنّ مسؤولية وزارة الخارجية وسياساتها هي في الحفاظ على اللبنانيين ومصالحهم في الخارج». واتفق باسيل مع الوفد «على

منتدى الحوار الإسلامي كرم مفتي الجمهورية دريان: الخطة الأمنية أثبتت أن لا بيئة حاضنة للإرهاب

العربي، وموقفنا المبني والنهائي إننا نكف وقفة وفاء مع المملكة العربية السعودية، نحن مع القرارات الحكمة والجرئية التي اتخذها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في ما يختصّ بـ«عاصفة الحزم»، وفي ما يختصّ بـ«إعادة الأمل» إلى اليمن وإلى شعب اليمن العربي الذي عانى ما عانى من تدخل الآخرين في أموره».

رأى مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان أنّ «ليس من مخرج لازمة لبنان إلا بانتخاب رئيس للجمهورية رمز وحدة البلد واستقرارها ورمز عمل المؤسسات الدستورية». وخلال حفل عشاء تكريمي أقامه على شرفه منتدى الحوار الإسلامي في منزل نائب رئيس المنتدى نبيه صيداني، دعا دريان «الرفقاء السياسيين إلى القيام بواجبهم في إنجاز الاستحقاق الرئاسي كي لا يبقى لبنان مشرّعاً على كل الاحتمالات، وعلى كل المستويات ما دام الشغور موجود في سدة الرئاسة الأولى». كما دعا «الهيئة الناخبة لانتخاب أعضاء المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى وأعضاء المجالس الإدارية لاؤواقف في العاشر من أيار المقبل إلى ممارسة حقها في الانتخاب، واختيار الأنسب والأصلح للمجلس الشرعي للمجالس الإدارية». ولفت إلى «أنّ الخطوات الأمنية التي تقوم بها وزارة الداخلية،

وتوجهت إلى وزير الداخلية بالقول: «نحن معك في الإجراءات الأمنية، وفي تطبيق الخطة الأمنية على مستوى الوطن كله، لا نريد خططا أمنية لمنطقة أخرى، أنت وزير داخلية لكل لبنان، صلاحياتك تمتد على مساحة الوطن كله، نحن معك في هذه الإجراءات الأمنية». وأضاف: «أما على الصعيد العربي، التآزم يزداد، ووضعنا العربي أيضاً نتمّ فيه بإزمات، تدمير دول، تهجير مواطنين، قتل، ذبح، إحراق، نحن مع مقررات القمة العربية التي انعقدت مؤخراً في مصر، ومع الحفاظ على الأمن القومي العربي، ومع تشكيل قوة عربية لحماية الكرامة العربية، وحماية الأمن



دريان متحدثاً خلال العشاء التكريمي

نشاطات

جورج قادري «الأوضاع التي تمّ بها المنطقة عموماً، والقضية الفلسطينية خصوصاً، بالإضافة إلى الأوضاع الصعبة التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيين في لبنان، لا سيما في مخيم نهر البارد».



قهوجي والصنفي



دبور والسفير البرازيلي

عرض رئيس مجلس النواب نبيه بري الأوضاع مع زواره في عين التينة أمس، حيث التقى الأمين العام للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط سيرجيو بياتزي، ونائب الأمين العام مراد يسري، وعضو اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني بلال قاسم، في حضور المستشار الإعلامي علي حمدان، وجرى عرض لنشاط ودور الجمعية والتطورات الراهنة في المنطقة.

كما استقبل بري سفير الباراغواي في لبنان حسن ضيا وعرض معه العلاقات الثنائية بين البلدين ودور الجالية اللبنانية هناك.

أبرق رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط إلى لولي العهد السعودي الأمير محمد بن عبد العزيز ولولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز مهنئاً بتعيينهما.

وكان جنبلاط استقبل مساء أول من أمس، في دارته في كمينصو نائب وزير الخارجية الإيطالي لايوبوستيلي، في حضور السفير الإيطالي في لبنان جيوسيبي موراييتو وعدد من أركان السفارة. وحضر الاجتماع النائب غازي العريضي والنائب السابق أيمن شقير ونائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية نريدياغي.

عرض قائد الجيش العماد جان

شبطيني ترأست اجتماعاً للبحث في استكمال عودة المهجرين

استقبلت وزيرة المهجرين اليس شبطيني في مكتبها في ستاركو، وفداً من لجنة المتابعة إلهالي العمود - الكرنتينا، في حضور مدير عام الوزارة أحمد محمود والمستشار العميد شوقي أبو رسلان، وجرى البحث في قانون السماح للمهجر ببناء منزله المهدم كما كان عليه. وطالب الوفد «بأنّ يشمل هذا القانون المدن والأحياء لتسهيل عودة الأهالي إليها» متمنين على الوزارة شبطيني «السعي إلى تعديل هذا القانون من هذه الناحية»، كما بحثوا معها في موضوع العقارات المشغولة من قبل الجيش، ووعدت شبطيني بدرس هذه المطالب ومتابعتها. ثم عقدت شبطيني اجتماع عمل مع رئيس هيئة الصندوق المركزي للمهجرين العميد نقولا الهبر في حضور محمود وبو رسلان وجرى عرض للخطوات التنفيذية لاستكمال عودة المهجرين والخطط المقبلة على هذا الصعيد.

إميل لحود: عمل المحكمة الدولية باطل إن لم تحاسب الشهود النزور

نصح النائب السابق إميل لحود الرئيس سعد الحريري بأن يتذكر مقولة «إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب، قبل أن يطلق مواقف من واشنطن، لأنّ هذه المواقف الدونكيشوتية لا تستحقّ بذل جهد لردّ عليها، كما أنّ ما حصل في السعودية يحتم عودته العاجلة إلى بلاده لمبايعة ولي العهد الجديد، وخصوصاً أنه سبق أن أطلق صفات إجرامية عليه في تسجيل صوتي بث منذ سنوات عبر وسائل الإعلام». وتوقف لحود، في تصريح، عند «بعض ما صدر عن النائب عاطف محدلاني في جلسات المحكمة الدولية، والتي تأتي في سياق الشهادات السابقة التي تضمنت تزويراً للحقائق والوقائع التاريخية، في محاولة من أصحابها إلى تحويل خنوعهم السياسي إلى بطولات وهمية، والصاق إرتكاباتهم، وخصوصاً على الصعيدين السياسي والمالي، بأخريين وخصوصاً بالرئيس إميل لحود وبسورية». ورأى أنّ «هذه المحكمة التي كان يفترض أن تحاكم قتلة الرئيس رفيق الحريري، ولو في السياسة، تحولت إلى محاكمة سياسية للشهيد ولرفيقه، وأبرزت التناقضات في الشهادات، في حين يبقى السؤال الأساس الذي يطرح عليها وعلى المدافعين عنها: أين هم الشهود النزور الذين ارتكبوا جرم التزوير، ولماذا لم يتمّ استدعاؤهم إلى المحكمة؟». وختّم لحود: «إن لم تبدأ المحكمة عملها بمحاسبة الشهود النزور ومعرفة من حرضهم على تزوير الحقائق، فإنّ عملها وما ينتج عنها يبقى باطلاً»، مشيراً إلى أنّ «صفة الشهود النزور باتت تنطبق أيضاً على بعض السياسيين الذين يشهدون في المحكمة، وهم لا يختلفون كثيراً عن محمد زهير الصديق ورفاقه في تشويه الوقائع».

